تأثير عقيدته في الصفات على منهجه في التفسير:

ومع هاوية التشبيه، ومن الموقف الحنبليّ أيضاً، لنحدّد موقعاً آخر من مواقع الخطأ التي أوقعت ابن تيميّة في تلك الهاوية:

يقول ابن الجوزي: إعلم أنّ عموم المحدّثين حملوا ظاهر ما تعلّق من صفات الباري سُبحانه على مقتضى الحسّ، فشبّهوا، لأنّهم لم يخالطوا الفقهاء، فيعرفوا حَمل المُتشابه على مقتضى الحكم[٢].

فوجود المُتشابه في القرآن والسُنّة أمر مسلّم، أمّا القرآن فنصّه صريح في ذلك، في قوله تعالى: ﴿ *هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ* ﴾[٣].

وأمّا السُنّة فالمتشابه فيها وارد أيضاً، كما في نصّ ابن الجوزي المتقدّم.

لكنّ الذي ذهب إليه الشيخ ابن تيميّة أنّه نفى وجود المُتشابه على الإطلاق، وجعل القول كلّه محكماً! فهو يقول: إنّ التشابه أمر نسبي، فقد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره، ولكن ثَمّ آيات محكمات لا تشابه فيها على أحد، وتلك

---

(١) مجموعة الرسائل المنيرية ١: ٢٢٤ ـ دار إحياء التراث العربي.

(٢) تلبيس إبليس: ١٣٤، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ٢ ـ ١٤٠٧ هـ.

(٣) آل عمران ٣: ٧.

المتشابهات إذا عُرف معناها صارت غير متشابهة، بل القول كلّه مُحكم[١].

وعندما يُجمع أهل العلم بالتفسير من الصحابة وتابعيهم على أنّ المُتشابه، الذي يَحتمل أكثر من معنى، إنّما يُعرف المراد منه بعد ردّه إلى المحكم، فيُنتخب المعنى الموافق للمحكم لأنّ القرآن لا يخالف بعضه بعضاً، وإنّما يُفسّر بعضه بعضاً ويُبيّنه..

يرى ابن تيميّة وحده أنّ المتشابه لا وجود له حقيقةً وإنّما يعلم معناه العلماء من غير ردٍّ إلى المحكم.

كلّ ذلك قاله لأجل تقرير عقيدته في الصفات، التي ورد الكثير منها في المُتشابه من القرآن والسُنّة، فإذا وافق على وجوب ردّ المتشابه إلى المحكم فسوف تبطل عقيدته في تفسير آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها!.

ويُعدّ رأيه هذا في نفي المُتشابه في القرآن من أهمّ مزايا منهجه في التفسير..

فهو يقسّم طُرق التفسير الصحيحة إلى أربع طرق:

الأُولى: تفسير القرآن بالقرآن.

وهو محصور عنده بالمُجمَل والمُفصّل، والمختصر والمبسوط، أمّا المحكم والمتشابه فقد عطّله تماماً كما تقدّم[٢].

الثانية: التفسير بالسُنّة.

الثالثة: التفسير بأقوال الصحابة.

---

(١) التفسير الكبير ١: ٢٥٢.

(٢) انظر: التفسير الكبير ٢: ٢٣١.

الرابعة: التفسير بأقوال التابعين.

تقسيم رائع حين يكون التطبيق رائعاً أيضاً..

فحين يقول: إنّ جَمْعَ عبارات السَّلَف ـ في التفسير ـ نافع جدّاً، لأنّ مجموع عباراتهم أدلّ على المقصود من عبارةٍ أو عبارتين[1]. تراهُ في نفس الوقت لا يأخذ من أقوال السَّلَف في التفسير إلّا ما وافق مذهبه.

وحين يذكر الاختلاف في التفسير وأسبابه، فيعيب قوماً (اعتقدوا معانٍ ثُمّ أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها)[2] تراه يحمل ألفاظ القرآن على المعاني التي اعتقدها من مذهبه في التشبيه، ومن عقيدة ابن حزم الأندلسي[3]، ثمّ يصف كلّ ذلك بأنّه (قول السَّلَف)، و (اتّفاق السَّلَف)، حتّى وإن كان أغلب السَّلَف على خلافه، بل ربّما لم يقل به أحد من السَّلَف، كما في النماذج التي عرضناها في هذا الفصل، وعند الكلام على علم الحديث في الفصل السابق.

ثمّ تراه يأخذ بأخبار الحشويّة التي تخالف ضروريّات الدين وصريح القرآن، لا في آيات الصفات التي تقدّم الحديث عنها فقط، وإنّما في مواضع أخرى من التفسير، وإليك هذا النموذج الشاهد، الذي يرويه عنه أحد تلامذته الّذين حضروا عنده كثيراً:

يقول صلاح الدين الصفدي: سألته عن تفسير قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي

---

(١) مقدّمة في أُصول التفسير: ١٩.

(٢) مقدّمة في أُصول التفسير: ٣٣.

(٣) قال الصفدي في وصف آراء ابن تيميّة: أرى أنّ مادّته كانت من كلام ابن حزم. الوافي بالوفيات ٧: ١٨. وابن حزم هو: عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم، الظاهري، عالم الأندلس، قلّده جماعة بالأندلس يقال لهم: الحزميّة. حاربه العلماء والفقهاء، ونهوا الناس عن مجالسته، وأُقصي إلى بادية (لَبْلَة) في الأندلس، حتى توفّي فيها سنة ٤٥٦ هـ. الأعلام ٤: ٢٥٤.

﴿خَلَقَكُمْ مِن نَفْسٍ واحِدَةٍ وَجَعَل منها زوجها لِيَسكُنَ إِلَيْها فَلَمَا تَغَشَّـٰها حَمَلَتْ حَملاً خَفيفاً فَمَرَّت بِهِ فلمَّا أَثْقَلَت دَّعَوا اللهَ رَبَّهُما لَئن آتَيْتَنَا صَٰلِحاً لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرين ۞ فَلَمَا آتَٰهُما صَٰلِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ فِيمَا آتَاهُما فَتَعَٰلَى اللهُ عَمَا يُشْرِكون﴾[1].

فأجاب بما قاله المفسّرون في ذلك، وهو آدم وحوّاء، وأنّ حوّاء لمّا أثقلت بالحمل أتاها إبليس في صورة رجل، وقال: أخاف من هذا الذي في بطنك أن يخرج من دبرك، أو يشقّ بطنك، وما يدريكِ لعلّه يكون بهيمةً أو كلباً! فلم تزل في هَمّ حتّى أتاها ثانياً، وقال لها: سألتُ الله تعالى أن يجعله بشراً سويّاً، وإن كان كذلك سمّيه عبدالحارث. وكان اسم إبليس في الملائكة الحارث، فذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَا آتَٰهُما صَٰلِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ فِيمَا آتَاهُما﴾ وهذا مرويٌّ عن ابن عبّاس!.

قال الصفدي: فقلتُ له: هذا فاسد من وجوه:

الأوّل: لأنّه تعالى قال في الآية ﴿فَتَعَالَى اللهُ عَمَا يُشْرِكُونَ﴾ فهذا يدلّ على أنّ القصّة في حقّ جماعة.

والثاني: أنّه ليس لإبليس في الكلام ذكر.

والثالث: أنّ الله تعالى علّم آدم الأسماء كلّها، فلا بُدّ وأنّه كان يعلم أنّ اسم إبليس الحارث.

والرابع: أنّه تعالى قال: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقون﴾[2] وهذا يدلُّ على أنّ المراد به الأصنام، لأنّ (ما) لما لا يَعْقِل، ولو كان إبليس لقالَ (مَن) التي هي لمن يَعْقِل.

---

(١) الأعراف ٧: ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٢) الأعراف ٧: ١٩١ وهي الآية المتصلة بموضع السؤال في الآيتين السابقتين (١٨٩ ـ ١٩٠).

فقال ﷺ: قد ذهب بعض المفسّرين إلى أنّ المراد بهذا قُصَيّ[١]، لأنّه سمّى أولاده الأربعة: عبدمناف، وعبدالعزّى، وعبدقصيّ، وعبدالدار. والضمير في (يُشْرِكون) له ولأولاده من أعقابه الّذين يُسمّون أولادهم بهذه الأسماء وأمثالها!.

فقلتُ له: وهذا أيضاً فاسد! لأنّه تعالى قال: ﴿ خَلَقَكُمْ مِن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ وليس كذلك إلّا آدم لأنّ الله تعالى خلق حوّاء من ضلعه.

فقال ﷺ: المراد بهذا أنّ زوجه من جنسهِ عربيّةٌ قرشيّة!.

قال الصفدي: فما رأيتُ التطويل معه[٢].

ولا نرى نحن التعليق على ما انتخبه من التفسير، ولا على تأويله الأخير ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ أي أنّ زوجه من جنسه عربيّة قرشيّة، ولكن اقرأ ما ذكره القرطبي في هذه الأقوال، ثمّ قارن:

قال القرطبي: نحو هذا[٣] مذكور من ضعيف الحديث في الترمذي وغيره، وفي الإسرائيليّات كثير ليس لها ثبات، فلا يُعوّل عليها مَن لهُ قلب!.

فإنّ آدم وحوّاء ﷺ وإن غرّهما بالله الغَرور، فلا يُلدغ المؤمن من جُحر مرّتين. قال: وقال قوم: إنّ هذا راجع إلى جنس الآدميّين، والتبيين عن حال المشركين من ذرّيّة آدم ﷺ. وهو الذي يُعوّل عليه، فقوله: ﴿ جَعَلا لَهُ ﴾ يعني الذكر والأُنثى الكافرَين، ويُعنى بهما الجنسان، ودلّ على هذا قوله: ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ولم يقل يشركان. وهذا قولٌ حسن[٤].

---

(١) هو قُصيّ بن كلاب، جدّ النبيّ ﷺ.

(٢) الوافي بالوفيات ٧: ٢٠ ـ ٢١.

(٣) أراد ما ذكر أوّلاً من أنّ المراد آدم وحوّاء ﷺ.

(٤) تفسير القرطبي ٧: ٣٢٨ ـ ٣٢٩.